تحـرك عاجـل

اعتقال ناشطة في مجال حقوق الإنسان

في 30 أغسطس/آب قُبض على مريم الخواجة، المديرة المشاركة لمركز الخليج لحقوق الإنسان، وابنة سجين الرأي عبدالهادي الخواجة، لدى وصولها إلى مطار البحرين الدولي. وهي سجينة رأي احتُجزت بسبب عملها في مجال حقوق الإنسان.

في الساعات الأولى من صبيحة يوم 30 أغسطس/آب، قُبض على مريم لخواجة عند وصولها إلى مطار البحرين الدولي في العاصمة المنامة بعد تفتيشها من قبل أفراد الشرطة، وقد رفضت تسليم هاتفها الخليوي على ما يبدو. وأُبلغت في البداية بأن ثمة دعوى قضائية مرفوعة ضدها. وفي الليلة نفسها استجوبها المدعي العام بشأن حادثة المطار بحضور محاميها. ورفضت مريم الإجابة عن أسئلة المدعي العام لأنه لم يُسمح لها بالتحدث إلى محاميها قبل التحقيق وأثناءه. واتُّهمت "بالاعتداء على أفراد الشرطة أثناء تأديتهم لواجباتهم"، واحتُجزت لمدة سبعة أيام على ذمة التحقيق. وصرَّح الادعاء العام علناً بأن ثمة تقريراً طبياً عن حالة أحد أفراد الشرطة. ولكن مريم نفت جميع التهم الموجَّهة لها. وهي محتجزة الآن في مركز اعتقال النساء بمدينة عيسى، جنوب المنامة، ومن المقرر أن تمثُل أمام الادعاء العام في 6 سبتمبر/أيلول.

وفي 4 سبتمبر/أيلول ردَّ الادعاء العام على رسالة أرسلتها منظمة العفو الدولية، طلبت فيها توضيحاً لأسباب القبض على مريم الخواجة ووضعها القانوني حالياً. وذكر في رده أن مريم وصلت إلى مطار البحرين بجواز سفر دنمركي بدون تأشيرة دخول. وأضاف الادعاء العام يقول إنها أهانت أفراد الشرطة وهاجمتهم عندما قيل لها إنها بحاجة إلى تأشيرة دخول.ولم يتضمن الرد أية تفاصيل بشأن وجود إصابات ولا نسخة من التقرير الطبي الذي طلبته المنظمة. إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن مريم الخواجة مستهدفة بسبب مثابرتها على فضح انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البحرين منذ عام 2001، وأن تهمة الاعتداء على أفراد الشرطة تبدو غير معقولة.

وكانت مريم الخواجة قد سافرت جواً إلى البحرين لزيارة والدها سجين الرأي عبدالهادي الخواجة، المحتجز في سجن جو والمضرب عن الطعام منذ 25 أغسطس/آب احتجاجاً على اعتقاله التعسفي.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن الآتي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى إطلاق سراح مريم الخواجة فوراً وبلا قيد أو شرط لأنها سجينة رأي استُهدفت بسبب أنشطتها السلمية منذ أمد طويل، ليس إلا؛
- حث السلطات البحرينية على حمايتها من التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 17 أكتوبر/تشرين الأول 2014 إلى:

الملك	وزير الداخلية	**وإرسال نسخة إلى:**
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مكتب جلالة الملك ص.ب 555 قصر الرفاع المنامة، البحرين فاكس:4587 1766 973 + (تابع المحاولة) المخاطبة: جلالة الملك	الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزارة الداخلية ص.ب 13 المنامة، البحرين فاكس: 2661 1723 973+ تويتر: @moi_Bahrain المخاطبة: معالي الوزير	وزير العدل والشؤون الإسلامية الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة وزارة العدل والشؤون الإسلامية ص.ب 450 المنامة، البحرين فاكس: 1284 1753 973+ البريد الإلكتروني: minister@justice.gov.bh تويتر: Twitter: @Khaled_Bin_Ali المخاطبة: معالي الوزير

يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. كما يرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحـرك عاجـل
اعتقال ناشطة في مجال حقوق الإنسان
معلومات إضافية

مريم الخواجة المديرة المشاركة لمركز الخليج لحقوق الإنسان وابنة الناشط البارز وسجين الرأي عبدالهادي الخواجة، أحد نشطاء المعارضة الثلاثة عشر. ومنذ اندلاع الانتفاضة في البحرين في عام 2011، ما فتئت مريم تسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، وتناضل بعزم من أجل إطلاق سراح والدها وآخرين. وهي تحمل جنسية مزدوجة دنمركية بحرينية، وتعيش في الخارج منذ فترة طويلة.

وأثناء اعتقال نبيل رجب، مدير مركز البحرين لحقوق الإنسان، تولَّت مريم الخواجة مسؤولية القائم بأعمال مدير المركز. وفي الفترة من 1 إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، قام مركز البحرين لحقوق الإنسان بحملة تحت شعار "ضعوا حداً للإفلات من العقاب في البحرين". وخلال الحملة نشر مركز البحرين لحقوق الإنسان أسماء الأشخاص الذين اعتبرهم مسؤولين عن أو ضالعين في الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البلاد.

وفي 25 أغسطس/آب بدأ عبدالهادي الخواجة، والد مريم الخواجة، إضراباً عن الطعام احتجاجاً على القبض عليه واحتجازه تعسفاً. وقد تبنَّته منظمة العفو الدولية كسجين رأي ودعت إلى إطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط عقب الحكم عليه بالسجن المؤبد في محاكمة جائرة بسبب دوره في الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اندلعت في البحرين في عام 2011. وتعتقد المنظمة أنه مسجون لا لشيء إلا بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير والتجمع. وفي مايو/أيار 2012، خلص فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي والتابع للأمم المتحدة إلى القول إن اعتقال عبدالهادي الخواجة كان تعسفياً، ودعا إلى إطلاق سراحه فوراً.

أنظر:
UA 166/14, http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE11/023/2014/en.

وكان قد قُبض على زينب الخواجة، شقيقة مريم، عدة مرات في الفترة بين عامي 2011 و 2014، وقضت أحكاماً بالسجن لمدد قصيرة مرات عدة وبتهم مختلفة، شملت: "إتلاف منقولات حكومية" و"إهانة أحد أفراد الشرطة"، و"الاشتراك في تجمع غير مشروع" و "أعمال الشغب"، و"إثارة الكراهية ضد النظام". وقد تبنَّتها منظمة العفو الدولية كسجينة رأي لأن المنظمة اعتقدت أن زينب سُجنت بسبب ممارسة حقها في حرية التعبير والتجمع، ليس إلا.

الإسم: مريم الخواجة/أنثى

رقم الوثيقة: UA: 225/14 Index: MDE 11/025/2014 Bahrain بتاريخ: 5 سبتمبر/أيلول 2014